العلاقات الدولية

في الفكر السياسي الغربي

الكاتب
أ. د. محمد أحمد علي مفتي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة

العدد الثاني - المجلد ٢٧ - ١٩٩٠م

فصلة من مجلة كلية التجارة
للبحوث العلمية

العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي

"دراسة تحليلية"

د. محمد احمد علي مفتي
الاستاذ المشارك بقسم العلوم السياسية
كلية العلوم الادارية
جامعة الملك سعود

شبكة الألوكة - قسم الكتب

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة

العلاقات الدولية
في الفكر السياسي الغربي
« دراسة تحليلية »

د. محمد أحمد على مفتى*

مقدمـــة :

توضح القراءة المتعمقة للادبيات التحليلية للفكر السياسي أن هناك افتراضا « مستترا » في تلك الأدبيات فحواه أن هناك انفصالا نسبيا بين الفكر السياسي والعلاقات الدولية ، وأنه من الصعوبة بمكان توظيف الفكر السياسي لفهم الأسس النظرية للعلاقات الدولية . وينطلق هذا الافتراض من أن الفكر السياسي لايخضع للاطر المتعارف عليها في التحليل الامبيريقي للعلم ، وبالتالي لايمكن الاعتماد عليه لبناء اطار نظرى لفهم الظاهرة السياسية الدولية[1] . كما أن الفكر السياسى يتناول علاقة الفرد بالسلطة السياسية ، أى النواحى المتعلقة بالتنظيم الداخلى للمجتمع بينما تتناول العلاقات الدولية النواحى المتعلقة بما يقع خارج اطار هذا التنظيم . ولذلك ، فان معظم الدراسات التقليدية التى تتناول الفكر السياسى بالبحث والتحليل تركز على دراسة الاطر الداخلية للدولة ، والمتمثلة في الاطار السياسي والاجتماعى ، والسلطة السياسية ، ولا تحفل كثيرا بظاهرة التفاعل في المجال الدولي ، كما أنها تتجاوز دور الفكر السياسي في فهم جوهر التفاعل الدولي رغم أن هذا الفكر هو القاعدة التي أنطلق منها المفكرون لتنظير العلاقات الدولية المعاصرة . فالظاهرة السياسية تمثل كلا متكاملا . ومن ثم ، فان الفكر السياسي حينما يتعامل مع تلك الظاهرة لايركز فقط على الجوانب المتعلقة بتنظيم المجتمعات والسلطة السياسية ، كما هو شائع في دراسات الفكر السياسي ، وانما يتناول الظاهرة بمختلف أبعادها بما فى ذلك أبعادها الخارجية ، أى تلك الابعاد المتعلقة بالعلاقات الخارجية للوحدة السياسية . ولعل هذا

(*) الاستاذ المشارك بقسم العلوم السياسية كلية العلوم الادارية ـــ جامعة الملك سعود .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة

مايجعل دارسي العلاقات الدولية يتساءل حين يحاول بناء اطار نظرى لفهم التفاعل الدولي عن الجذور الفكرية للقيم السائدة في المجتمع الدولي ، وعما إذا كانت الافكار السائدة اليوم تمثل امتدادا لأفكار سابقة .

وتنطلق هذه الدراسة من مسلمة جوهرية هي وحدة الظاهرة السياسية . ومن ثم فان المفكرين السياسيين الذين تناولوا الظاهرة السياسية اما بالتحليل الامبيريقي أو بتقديم نماذج مثالية معيارية لم يقتصروا في الغالب ، على فهم الظاهرة السياسية داخل المجتمع السياسي وانما كانت لهم تصورات محددة حول الظاهرة السياسية « خارج » اطار المجتمع السياسي ، أيضا ، أو مايعبر عنه حاليا بالعلاقات الدولية . ومن ناحية ثانية ، فانه بعكس التصور السائد لدى كثير من دارسي العلاقات الدولية ، من أن المفاهيم النظرية لهذا العلم لم تظهر الا منذ القرن التاسع عشر ، فان المتأمل لتطور الفكر السياسي يلحظ أن تلك المفاهيم قد ظهرت وتبلورت مع ظهور الفكر السياسي وتطوره ، ولكنها لم تأخذ طابع التنظير العلمي المحدد الا في فترات تاريخية لاحقة .

وفي هذا الاطار يهدف هذا البحث إلى اثبات فرضيتين رئيسيتين ، الأولى هي أن المفكرين السياسيين قد طوروا مفاهيم وتصورات عن العلاقات الدولية تنطلق من القيم الفكرية لهؤلاء المفكرين، والثانية هى أن نظريات العلاقات الدولية المعاصرة أنما تنطلق من مفاهيم وافتراضات تجد جذورها فى الفكر السياسى المعروف . وفي هذا الاطار فاننا سنقصر دراستنا على تطور الفكر السياسي الغربي لأن هذا الفكر يمثل وحدة متميزة في أدبيات الفكر السياسي محاولين اثبات أن هذا الفكر قد قدم تصورات معينة عن الواقع الدولي ، وأن نظريات العلاقات الدولية المعاصرة تنطلق من تلك التصورات ، وبالتالي فهي تتضمن تحيزا قيميا نحو قيم سياسية غربية معينة .

أسس العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي :

يوضح تأمل تطور الفكر السياسي الغربي من العصر الاغريقي وحتى القرن العشرين أن هذا الفكر قد بلور رؤية معينة للعلاقات الدولية ، وأن هذه الرؤية

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة

قد انعكست على الافتراضات الأساسية للتحليل العلمي المعاصر للعلاقات الدولية فبعكس التصور الشائع لدى معظم دارسي العلاقات الدولية من أن هذا التحليل قد انطلق من أسس تجريبية محايدة تماما ، الا أن النظرة المتعمقة لهذا التحليل توضح أنه قد أنطلق من أسس ، فلسفية معيارية محددة مستمدة من خصائص المجتمعات الغربية حاول أن يوظفها لتقديم تصور معين للعلاقات الدولية يدعى الشمول والعالمية (٢) . فقد أبرز الفكر الغربي عددا من المفاهيم الرئيسية في العلاقات الدولية أصبحت ذات أثر بالغ على الواقع المعاصر ، كما تناول المفكـــرون السياسيون الغربيون ظاهرة التفاعل الدولي وشكلت أراؤهم قواعد بنى عليها التحليل اللاحق للعلاقات الدولية . ورغم أن التنظيم « العلمي » للعلاقات الدولية لم يظهر الا في مطلع القرن العشرين ، الا أنه مع بداية ذلك القرن كان الفكر السياسي الغربي قد أرسى بالفعل مجموعة من المفاهيم الفلسفية المتعلقة بالعلاقات الدولية ، والتى استمرت تميز الدراسة « العلمية » للعلاقات الدولية فيما بعد (٣) .

ولذلك نلاحظ أن معظم المصطلحات المتداولة في حقل العلاقات الدولية ، مثل السلام ، والحرب ، والعدوان ، والامبريالية وغيرها ، تعكس رؤيا قيمية للواقع الدولي ، حيث تبنى على قواعد فكرية تجعل لتحديدها مدلول خاص يختلف باختلاف الواقع الاجتماعى والسياسي والاقتصادى في الدول المعاصرة . واهتمام علماء العلاقات الدولية المعاصرين بالحرب والسلام وبقاء الدولة وقوتها ، يعد امتدادا لاهتمام المفكرين الغربيين من أمثال هوبز ، وهيوم ، وبنثام وغيرهم بدراسة هذه الظواهر في المجال الدولي (٤) .

ويمكن في هذا المجال تحديد أهم معالم رؤية الفكر السياسي الغربي للعلاقات الدولية في ثلاث محاور رئيسية هي :

أولا ــ فكرة القانون الطبيعي :

وقد مثلت هذه الفكرة النواة لتطور القانون الدولي وظهور الدعوة العالمية

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المؤكدة على ضرورة الاحتكام إلى قواعد القانون الطبيعى لايجاد المجتمع الدولى الموحد . وقد مثلت هذه الافكار ارهاصا لقيام « المدرسة المثالية » التي سيطرت على الحقل فترة طويلة والداعية إلى تغيير الواقع الدولي وايجاد مجتمع دولي « مثالي » تحكمه معايير أخلاقية تستمد جذورها من فكرة « الحقوق الطبيعية » و « القانون الطبيعي » .

ثانياً ــ فكرة بقاء الدولة وسيادتها :

وترتكز هذه الفكرة على مقتضيات المصلحة العليا للدولة Raison d'etat كأساس لتأكيد ضرورة وجود الدولة كقاعدة في العلاقات الدولية ، وماصاحب ذلك من التأكيد على علمانية النشاط السياسي والفصل بين الدين والدولة أو بين المعايير الاخلاقية والسياسية والذى أصبح يشكل قاعدة من قواعد التعامل الدولي .

ثالثاً ــ فكرة وجود نسق دولي يربط بين الدول القوية والمسيطرة :

ويهدف هذا النسق الى الابقاء على سيطرة هذه الدول عن طريق « توازن القوى » مع استمرار الوضع الراهن الذى يخدم أغراضها ويؤدى إلى تحقيق نوع من الاستقرار يخدم مصالحها .

ويجدر بنا التنويه هنا إلى أن استخدام المحاور الثلاثة لايعنى ادعاء الفصل التام بينها . فتطور الفكر السياسي الغربي يؤكد التداخل التام بين هذه المحاور ، خاصة بين المحورين الأول والثانى ، وبين المحورين الأول والثالث . هذا التداخل نلمسه ليس فقط من عصر إلى عصر ، ولكن أيضا من مفكر إلى آخر . فعلى سبيل المثال ، فان أهم منظرى القانون الطبيعى في مطلع العصور الحديثة ــ مثل بودان وغروشيوس وغيرهما ــ أخذوا دائما في الاعتبار ضرورة تحقيق مصالح الدول التى ينتمون اليها ، ولذلك فهم يميزون بين « القانون الطبيعى » و « قانون الشعوب » ــ أى القانون الدولي بمفهومنا الحديث . والذى أطلق عليه غروشيوس اسم « القانون الارادى » . فقانون الشعوب هو قانون ارادى

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة

ينبثق من سيادة الدول ، وإن استمد قوته الالزامية من مبادىء « القانون الطبيعى » ، ولذلك فان منظرى القانون الطبيعي يسلمون بأن لكل دولة حق تحديد مضمون قانون الشعوب دون معقب من سلطة عليا فوقها . ولا فارق بينهم في هذا الصدد ، وبين منظرى « المصلحة العليا للدولة » من أمثال ماكيافيللي وهوبز وهيغل وغيرهم ، باستثناء أن الفريق الأول أراد الاحتفاظ ، من الناحية النظرية ، بفكرة الربط بين القانون والاخلاق ، في حين أكد الفريق الثانى انفصال القانون عن الاخلاق . ولكن النتيجة العملية واحدة : أنهم جميعا يهدفون إلى تحقيق مصالح دولهم . ولذلك فالفارق بين غروشيوس وهوبز مثلا انما يكمن في وسائل تحقيق مصالح الدول . فبينما يرى غروشيوس أن هذه الوسيلة ترتكز على احترام القواعد القانونية باعتبارها أداة للتوفيق بين مصالح الدول وبافتراض أن تحقيق مصلحة الدولة يحقق مصالح الجماعة الدولية ككل (توافق المصالح) ، فان هوبز يرى أن الوسيلة إلى ذلك هي استخدام القوة .

وهذا يدعم ما نؤكده هنا من أن المحاور الثلاثة وأن اختلف مدى التفاعل بينها مع تطور البيئة تمثل رؤية قيمية غربية متكاملة للعلاقات الدولية تعكس مصالح الدول الأوربية وتدعم قوتها وسيطرتها على المفاهيم والتفاعلات الدولية المعاصرة .

وسنتناول هذه المحاور الثلاثة بالتحليل على التوالي :

القانون الطبيعي والعلاقات الدولية :

يقصد بالقانون الطبيعى قانون أعلى مستمد من الطبيعة يحدد ، بصفة دائمة وفي كل زمان ومكان ، الخير والشر . وقد تبلورت فكرة القانون الطبيعى ، كفكرة فلسفية ، على يد الرواقيين ثم تطورت فى العصر الروماني لكي تكتسب أهمية قانونية تطبيقية ، ثم تبلورت بعد ذلك لتشكل منظورا كاملا لرؤية العلاقات الدولية (٥) . فقد أصبحت فكرة القانون الطبيعي مرشدا للكتابات القانونية في مجال العلاقات الدولية وبالذات تلك التي أبرزت أهمية « التنظيم الدولي » أو خلق القواعد « الوظيفية » اللازمة لتحقيق انسجام يؤدى إلى استقرار النسق الدولي لخدمة أغراض الدول المسيطرة عليه (٦) .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة

وتقدم فكرة القانون الطبيعي منظورا قيميا للواقع الدولي مستندا إلى « الطبيعة » التي جعلت مرجعا أخلاقيا وقاعدة لبناء الاطر السياسية والقانونية . كما استخدمت الفكرة كأداة لمعالجة ظاهرة انعدام السلطة الدولية وذلك بايجاد قواعد عامة مرشدة لسلوك الدول المكونة للنسق الدولي . وقد ساعد تبني فكرة القانون الطبيعي على بناء اطار فكرى للتعامل الدولي مؤكدا « الانسجام » و « الوحدة العالمية » ، والتي أسهمت فيما بعد ، في دعم سيطرة المفاهيم الغربية على العلاقات الدولية .

ويمثل القانون الطبيعي ، في نظر المفكرين الغربيين ، الأساس الذى تبني عليه القواعد المنظمة لحياة الانسان . فالانسان يتوصل إلى معرفة القانون الطبيعي عن طريق العقل والمنطق ، فالعقل مرادف للقانون الطبيعي . ويستخدم الانسان القانون الطبيعي لخلق التوازن في حياة الجماعة عن طريق الاحتكام اليه للتفريق بين الحق والباطل ، و « استخدمت فكرة القانون الطبيعي في نقد العادات المحلية وتهذيبها وساعدت على هدم الطابع الدينى والشعائرى للقانون ... » (٧) .

ربطت المدرسة الرواقية بين القانون الطبيعي والعلاقات الدولية وذلك بتركيزها على فكرة الاخوة العالمية المستمدة من فكرة « وحدة الكون » الناتجة عن العقل البشرى بهدف اقامة « دولة عالمية » . تمتاز الدولة العالمية ، كما يؤكد الرواقيون ، بكون العقل دستورها ومرشدها ، « هذا العقل هو القانون الطبيعى وهو المعيار الوحيد لما هو عدل وحق ، وحيث أنه قانون الله فان مبادئه لاتتغير ، وهو ملزم للحاكم والمحكوم على السواء » (٨) . وقد أكد الرواقيون ، في سعيهم لتوثيق صلات الدول وتحقيق الانسجام الدولي ، على وجود قانونين يخضع لهما الانسان وهما « القانون العادى للمدينة » و « القانون الطبيعي » للدولة العالمية الذى يمثل القاعدة الأساسية للعلاقات الانسانية . وبذلك فهو يأتى فوق قانون المدينة ويمثل الركيزة الأساسية للاخوة العالمية في ظل « الدولة العالمية » التى تحولت على يد أوغسطين فيما بعد إلى « مدينة الله » المثالية (٩) .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة

وقد استخدمت هذه الفكرة ، فيما بعد ، كاطار أيديولوجى لتبرير سيادة القيم الغربية المستندة إلى « العقل » ولفرض الهيمنة الغربية عن طريق الدعوة إلى « وحدة العالم » في اطار السيطرة الغربية .

وقد أكد « زينو » مؤسس المدرسة الرواقية على امكانية تحقيق الانسجام العالمى عن طريق البحث المنظم فى طبيعة الكون أو فى مايسمى بالنظام الطبيعي للكون . هذا في حين أشار كرسبوس إلى أن الانسجام والتفاهم بين الدول يمكن تحقيقه إذا أمكن ربط الدول بنظام عالمى للقيم مبنى على المساواة . فعلى الرغم من اختلاف العادات بين الشعوب والدول ، فان الأسس المنطقية والعقلية التى تبنى عليها العدالة متساوية . ولذلك ، أكد كرسبوس ، أن هناك نوعان من القيم ، قيم دولة المدينة الناتجة عن التشريعات الوضعية ، وقيم الدولة العالمية المتمخضة عن العدالة الطبيعية المبنية على القانون الطبيعى [١٠] .

وقد تناول المفكر الروماني « شيشرون » ، أيضا ، فكرة القانون الطبيعى المستمد من العقل للوصول إلى دستور موحد للعالم أسماه « دستور العالم » تخضع له كافة الأمم والشعوب ولايجوز بالتالي ، اصدار قوانين مخالفة له . وقد استخدم شيشرون فكرة القانون الطبيعى للدعوة إلى قيام دولة عالمية [١١] . وقد أكد شيشرون أن القانون الطبيعى ، والعدالة ، والاخوة الانسانية مفاهيم عالمية وليست خاصة بأمة أو دولة ما [١٢] .

وقد أدى تزايد قوة روما إلى الاهتمام بعلاقاتها بالدول المجاورة ، وإلى الاهتمام بدراسة الاطار القانونى لتلك العلاقة مع التركيز على العوامل التى تدعم السلطة السياسية للامبراطورية وتدعم سيطرتها على الدول الأخرى . كما أدى اهتمام الرومان بالقانون إلى صياغة العديد من القوانين التى مثلت النواة لقيام القانون الدولي ، وذلك بعد أن برزت الحاجة إلى تنظيم أسس التعامل بين الامبراطورية الرومانية ودول العالم الأخرى [١٣] . ولقد طور الرومان ثلاثة فروع رئيسية للقانون . القانون الطبيعى ، والقانون المدنى ، وقانون الشعوب [١٤] . وقد أثرت فكرة القانون الطبيعى فيما بعد ، على الكتابات التى تناولت العلاقات

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة

الدولية من زاوية أنها بلورت الاتجاه الاخلاقي في العلاقات الدولية والذى مثل حجر الزاوية فى فكر « المدرسة المثالية » الاصلاحية التى دعت إلى تحكيم « العقل » و « الرشد » وإلى العمل على تعزيز الانسجام فى علاقات الدول عن طريق التأكيد على فكرة توافق المصالح بين الدول المكونة للنسق الدولي بغية تحقيق « التوازن » الدولي (١٥) . وفي رأينا فان مفهوم « التوازن » الذى أصبح فيما بعد المحور الرئيسي لعلم السياسة الغربي ، بما فيه علم العلاقات الدولية ، انما يجد جذوره فى المفاهيم التي بلورها الفكر السياسي الغربي عن القانون الطبيعى منذ العصور القديمة .

من ناحية ثانية ، تركت الحضارة الرومانية أثرا واضحا على تطور عدد من المفاهيم الدولية فقد أبرزت الحضارة الرومانية مفهوم « العالم الواحد » الخاضع للقيم الغربية المسيحية بعد أن قامت روما باخضاع الدول الأخرى لنفوذها . كما قدمت الحضارة الرومانية نظرة عالمية عن « السلام الدولي » وذلك بعد أن تعززت قوة الامبراطورية وأمتدت أطرافها قوامها مفهوم السلام الروماني Pax Romana الناتج عن سيطرة روما على العالم والمدفوع بالرغبة في الابقاء على الوضع الراهن ، وفي هذا الاطار ، فقد وظفت الحضارة الرومانية فكرة القانون الطبيعي لتبرير توسعها . حيث أصبحت الهيمنة الرومانية أداة من أدوات تحقيق مفهوم « العالمية » الذى تدعو اليه فكرة القانون الطبيعي .

ولقد تكاملت فكرة القانون الطبيعي مع فكرة « العالمية » المبنية على الفكر الكنسى وأسهمت في بلورتها ، فقد استفاد أوغسطين من فكرة القانون الطبيعي في الدعوة إلى « عالمية » من نمط جديد وذلك بهدف تعزيز سيطرة الكنيسة على المسرح العالمي خاصة بعد أن أصبحت الكنيسة تلعب دورا بارزا في شؤون أوربا السياسية . فقد تصور أوغسطين أن العالم مقسم إلى « مدينة الله » ، وهي التي تقابل فكرة الدولة العالمية الرواقية ، و « المدينة الأرضية » . وركز أوغسطين على نوعين من المحبة للتفرقة بين مدينة الله والمدينة الأرضية ، وأكد أن المجتمع الأرضى مرتبط بنوع أناني من المحبة مبنى على حب الذات ، أو

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة

مايسمى في لغة العلاقات الدولية المعاصرة « المصلحة » . ولذلك فالعلاقات بين الدول في المدينة الأرضية يحكمها الصراع من منطلق تضارب المصالح ومن سعي الانسان إلى تحقيق « السلام » و « العدل داخل المجتمع الانسانى » ، والتفسير الانسانى للسلام والعدل ، كما يؤكد أوغسطين ، يظل قاصرا عن فهم حقيقة السلام والعدل الالهي الذى يقتضي العمل على خدمة الفكرة الالهية حول العدل والسلام (١٦) .

بناء على ذلك ، فقد أكد أوغسطين أن المدينة الأرضية تفسر السلام بأنه قدرة الأقوى على السيطرة على الآخرين . ولذلك فالمدينة الارضية ، مهما كبر حجمها أو صغر ، مقسمة ، تمزقها الصراعات الدائمة . وتخوض هذه الدول الحروب لتحقيق مصالح اقتصادية ، وسياسية . ولذلك قدم أوغسطين نقدا لدوافع الحروب وأهدافها ، وأبرز مفهوما جديدا للسلام يبنى على فكرة « الحرب العادلة » (١٧) . وقد استخدم أوغسطين هذه الفكرة لتحقيق ما أسماه « بالوحدة العالمية » في ظل الكنيسة . ولذلك يقول « إذا كنا حقا نريد عالما واحدا ، فيجب أولا أن نقيم كنيسة واحدة ، وهذه هي الكنيسة الكاثولوكية »(١٨) . وأكد أوغسطين صعوبة التوصل إلى سلام مع أعداء المسيحية ولذلك أعلن ضرورة اعتبار أى حرب للدفاع عن الكنيسة حربا عادلة . ومن هنا قلب أوغسطين موازين فكرة « القانون الطبيعى » إلى قانون مقدس بهدف خدمة أغراض الكنيسة . وقد لعبت أفكار أوغسطين دورا بارزا في اذكاء الحروب الصليبية بعد أن استند رجال الكنيسة على مبدأ أوغسطين حول الحرب العادلة لتطوير مفهوم « الحرب المقدسة » (١٩) .

ورغم تقلص دور الفكر المسيحي في التأثير على الواقع السياسي والاقتصادى في الدول الأوروبية ، وحدوث الانفصال بين الدين والدولة والذى صبغ العلاقات الدولية بصبغة علمانية منذ معاهدة وستفاليا في عام ١٦٤٨ ، الا أن القيم الروحية المسيحية ظلت لفترة طويلة مسيطرة على الفكر الغربي في مجال العلاقات الدولية . فتقسيم العالم إلى مسيحيين ووثنيين ، ترك

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة

بصماته على النظرة الأوروبية لدول آسيا وأفريقيا ، كذلك أثرت دعوة الكنيسة إلى هداية « الهمج » بالقوة عن طريق اخضاع العالم لنفوذها على الفكرة الأوروبية حول تقسيم العالم إلى « متمدن وغير متمدن » ، والتي مثلت النواة للسياسة الاستعمارية تجاه آسيا وأفريقيا بهدف « تمدينها » وتظهر هذه النزعة جلية اليوم في تقسيم العالم إلى دول متطورة ومتخلفة ودول عالم أول وثالث(٢٠). كما أثرت الأفكار الكنسية على القيم التي سادت في النسق الدولي الأوروبي . فقد قسم المحامي الاسكتلندى جيمس لوريمر الانسانية إلى متمدنة ، وهمجية ، وبدائية . تضم الشعوب المتحضرة دول أوروبا وأمريكا في حين تضم الدول البربرية الهمجية الدول المستقلة في آسيا مثل تركيا وفارس وسيام والصين واليابان . أما بقية العالم فيمثل موطن البدائية الوحشية . ثم ربط لوريمر بين ذلك التقسيم ومنح الاعتراف السياسي الكامل للدول ، حيث حصر ذلك الحق في الدول الأوروبية « المسيحية » والدول التابعة لها ، طالما ظلت محكومة من قبل أوروبيين ، وفي أمريكا الشمالية والجنوبية فقط . أما الدول الأخرى فاما يعترف بها اعترافا جزئيا كتركيا وغيرها من الدول التي لم تصبح تابعة للدول الأوروبية ، أو اعترافا انسانيا ، أى الاعتراف بوجود أناس آخرين على ظهر المعمورة مع ضرورة التفرقة بين الاجناس التقدمية وغير التقدمية (٢١) .

كما عمد المفكرون السياسيون الذين تناولوا فكرة « القانون الطبيعى » من أمثال فيكتوريا ، وسوارز ، وجنطيلي ، وغروشيوس ، **وبوفندورف** ، إلى جعل « المسيحية » القاعدة التى تبني عليها العلاقات بين الدول المسيحية . ويؤكد هذا ما أشار اليه سوارز وفيكتوريا من أن المجتمعات المسيحية كانت في تلك الفترة تحمل شعورا قويا بالتمايز عن القوى الخارجية ، وخاصة العثمانيين ، الذين شكلوا تهديدا حقيقيا للقيم الغربية (٢٢) . حتى أن القانون الدولي الذى نشأ لتنظيم علاقات الدول المسيحية نشأ « كحركة فكرية » هدفت إلى ابراز الخصائص الذاتية للمجتمع الأوروبي واقصاء الدول الأخرى عن دائرة الاسرة الدولية . ولقد دفع هذا الاتجاه الدول الأوروبية :

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة

إلى اعتبار الدول غير المسيحية خارجة عن نطاق الاسرة الدولية وعن نطاق القانون الدولي معا . ولذلك فانها أخضعت علاقاتها معها لحكم الاستغلال والاستعمار ، فعملت على توسيع نظام الامتيازات الأجنبية في الدول الاسلامية ، وتمكنت بهذه الوسيلة من الاحتفاظ لنفسها ولرعاياها بأوضاع ممتازة (٢٣) .

وقد نتج عن ذلك أن أصبحت الاقاليم « المكتشفة » خارج أوروبا المسيحية « مباحة » للدول الأوروبية لحيازتها وامتلاك خيراتها وثرواتها الطبيعية (٢٤) . مما مهد لقيام الظاهرة الاستعمارية .

انعكاسات فكرة القانون الطبيعى على السلام الدولي الأوروبي :

تأثرت الكتابات التي ظهرت في عصر النهضة تدعو إلى اصلاح النسق الدولي الأوروبي بفكرة القانون الطبيعي من زاوية انها دعت إلى وضع قواعد قانونية دولية عامة لاصلاح النسق الدولي من خلال اقامة « تنظيم دولي عالمي » فالقانون الدولي والتنظيم الدولي المرتكز عليه يعد جزءا من آليات تحقيق التوازن الدولي .

كذلك ، فالملاحظ أن معظم من تناول فكرة القانون والتنظيم الدولي كأداة لاصلاح العلاقات الدولية قد انطلق من قاعدة « توافق المصالح » بين الدول والتى روج لها أرباب مدرسة الاقتصاد الحر التي دعا لها آدم سميث . فقد سعت هذه المدرسة إلى التقليل من تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية بالتأكيد على أن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته انما يعمل على تحقيق مصلحة الجماعة ، وعليه فليس هناك تعارض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة . وقد عمدت المدرسة إلى استخدام « القياس الداخلي » للتأكيد على أن الدول حين تسعى إلى تحقيق مصالحها تحقق مصالح الجماعة الدولية (٢٥) . وقد استمدت الفكرة المؤكدة على توافق المصالح بين الدول من الافتراض القائل بأن كافة دول العالم تجمعها مصلحة متطابقة تتمثل في السعي نحو تحقيق السلام العالمي (٢٦) .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة

كما تجب الاشارة ، كذلك ، إلى أن معظم من تناول وسائل تحقيق السلام ، باستثناء كروس الذى كان بحق أول من نادى بقيام منظمة دولية ذات صبغة عالمية تضم في عضويتها دولا من الشرق والغرب كأداة لتحقيق السلام العالمي بين الدول (٢٧) ، قد انطلق من ضرورة وحدة أوروبا كوسيلة لتقوية مركزها في مواجهة تركيا . فقد أشار سُلى Sully إلى ضرورة قيام مخطط كبير للاتحاد الأوروبي لدعم استقرار الدول الاوروبية وتقوية مركزها للتصدى لروسيا وتركيا (٢٨) . كما أصبح « التوازن الاوروبي » الذى دعمه سانت بيير وبن Penn ضرورة للحفاظ على الوضع الراهن والحيلولة دون تفجير صراعات تهدد وجود الدول الاوروبية (٢٩) . وقد هدفت معظم هذه المشاريع إلى ايجاد « رابطة » تعمل على تعزيز أمن أوروبا في ظل القيم المسيحية . ولذلك فمشاريع التنظيم الدولي والسلام الدولي ارتبطت ارتباطا وثيقا بمصالح الدول الكبرى وكانت تعكس النسق الاوروبي العام .

وقد تفاوتت نظرة المفكرين السياسيين إلى وسائل تحقيق السلام فقد أكد ليبنيز « السلمية الدينية » ، حيث اهتم بتأمين السلام فى أوروبا وتمنى « قيام منظمة دولية » تستطيع ضمان السلام في أوروبا وتوسيع المسيحية ، فاقامة السلام بين الدول المسيحية سيعزز قوة ومكانة أوروبا في مواجهة أعداء المسيحية وخاصة الاتراك (٣٠) ، وقد نادى اراسم وفيتوريا وسوارز من قبله بقيام سلام بين الدول المسيحية . فقد أشار اراسم في معرض حديثه عن الجمهورية المسيحية إلى قبول قيام نوع من الاتحاد الفيدرالى أو منظمة متحدة من الدول المسيحية تعمق الاخوة الدينية والسلام ، حيث أكد أن السلم ، حتى غير العادل « هو أفضل من أعدل الحروب » (٣١) وقد وضع اراسم ، بالاضافة إلى الاخوة الدينية ، قواعد تعين على تحقيق السلام منها رسم الحدود ، والتحكيم إلى سلطات عليا أخلاقية ودينية . أما فيتوريا فرغم تأكيده سيادة الدول من منطلق عدم وجود سلطة تعلو سلطة الدول ، الا أنه انتقد التوسع الامبريالي ونقض معها فكرة « الحرب العادلة » وأكد بناء على فكرة الحق الطبيعي « أن لكل الحق ، حيث يستقر ، بنفس الامتيازات التى لمواطنى البلد .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ويمكن أيضا اعتبار « العالم بنوع من الأنواع ، جمهورية واحدة » [٣٢] . كما تأثر سوارز بفكرة الوحدة الكونية المشبعة بالروحانية المسيحية حيث أكد سيادة الدول ومساواتها وقيام روابط فيما بينها تنظمها تشريعات ، ولكنه أكد من ناحية أخرى « أن الجنس البشرى وأن انقسم إلى شعوب وإلى دول مختلفة يظل محتفظا مع ذلك بنوع من الوحدة ، لا النوعية فقط ، بل أيضا « شبه السياسية والاخلاقية »[٣٣] . أما **آبيه سان** بيير فقد أستند في تحليله لضرورة السلام والاستقرار إلى مقومات « التوازن الأوروبي » ، **وأكد** على أهمية تماثل النظام القانونى الدولي مع النظام القانونى الداخلي بابراز مدى تأثر العلاقات الدولية بالأوضاع الداخلية في الدولة وذلك بهدف ايجاد الوسائل الكفيلة بخلق جو سياسى داخلى ودولي أكثر استقرارا من خلال التأكيد على ضرورة تبنى الاصلاحات الداخلية لدعم الاستقرار الدولي . وأشار ، في معرض حديثه عن السلام ، إلى العلاقة السببية بين الاستقرار الداخلي للأنظمة السياسية واستقرار النسق الدولي ، ولذلك اقترح بيير دعم الاستقرار الداخلي للأنظمة الغربية عن طريق تضافر جهود الدول الأوروبية لتحقيق السلام الدولي باقامة « الحلف المقدس » بين ملوك أوروبا [٣٤] .

أما جان جاك روسو فقد قدم نقدا للنسق الدولي المطلق ولفكرة **آبيه سان** بيير حول قيام اتحاد مركزى للدول الأوروبية لضمان السلام الدولي . وأكد بأن الاتحاد الأوروبي سيؤدى حتما ، إلى ضمان استقرار الانظمة المطلقة ، وبالتالي إلى اطلاق يد الحكام في الداخل ومنحهم مرونة ليستطيعوا من خلالها إحكام سيطرتهم على المجتمع . فالحكام في النسق الدولي المطلق كما أشار روسو ، تحكمهم نزعتان أساسيتان هما : بسط سيطرتهم خارجيا ، وتحقيق أمنهم داخليا مما يعوق قيام علاقات دولية تتسم بالسلم والاستقرار ، فتأصل الحرب في النسق الدولي المطلق نابع من ارتكاز النسق على مفهوم تعدد الدول المفضى في نهاية الأمر إلى تضارب المصالح وقيام النزاع الدولي . وللتغلب على مشكلة « الفوضى الدولية » أكد روسو ضرورة ازالة النسق الدولي المطلق واقترح بناء نسق دولي جديد قائم على « الارادة العامة » التى ستلعب دورا

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة

بارزا في تحقيق الاستقرار والسلام الدوليين وهو الدور نفسه الذى تلعبه لتحقيق الاستقرار الداخلي (٣٥) . وأشار روسو إلى ضرورة قيام اتحاد فيدرالى يضم الدول الأوروبية ، ويصدر القوانين الملزمة للدول الاعضاء ، ويمتلك القوة التي تمكنه من اخضاع الأعضاء وجعلهم يحترمون قراراته ، وتحول بينهم وبين الانفصال إذا ما أرادوا ذلك (٣٦) .

أما عمانويل كانط فقد استند إلى فكرة التعاقد الاجتماعى والتى أنشأت الجماعة للتأكيد على أن الدول في علاقاتها مع بعضها البعض تنطلق من فكرة « حالة الطبيعة » :

> والنتيجة أن كل دولة تتوقع دائما من الدول الأخرى نفس الشرور التى كان يعتدى بها الأفراد بعضهم على بعض أول الأمر أو الذى اضطرتهم إلى التعاقد في اتحاد مدنى ينظمه القانون ، ولقد حان الحين للأمم أن تفعل ما فعلته الأفراد من قبل ، فتخرج من حالتها الطبيعية الوحشية ، ويتعاقد بعضها مع بعض لحفظ السلام (٣٧) .

وقد أشار كانط إلى أن الدول في النسق الدولي المطلق تقوم علاقاتها ببعضها على « الاستقلال » أو استخدام القوة لتحقيق أغراض مادية بحتة ، وهذا يجعل النسق الدولى المطلق نسقا غير مستقر ، وذلك لكون الحرب متأصلة فيه ولذا فهو نسق دولي يحمل بذور فنائه . وقد ربط كانط ، في تحليله للثورة الفرنسية ، بين الأوضاع الداخلية والسياسية الخارجية . وأكد على ضرورة التفرقة بين الحكومات الملكية المطلقة والحكومات الدستورية التى تمتاز بفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية . لأن الفصل بين السلطات ، في نظر كانط ، يحد من قدرة حكام تلك الدول على الدخول في حروب دولية ، نظرا لوجود القيود الدستورية التى تحول دون انفراد الحاكم باتخاذ القرار السياسي بالدخول في حرب (٣٨) . ولذلك ربط كانط بين السلام والديموقراطية واحتقر « التوازن الأوروبي » وأكد أن اعلان الحرب من شأن الشعوب وليس الأمراء حيث يجب

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة

أن تتم برضى الشعب . ثم عالج مشكلة النزعة إلى الحرب بعدة مقترحات منها تبنى التجارة لما تؤدى اليه من ترابط وتداخل بين الشعوب يقلل من أهمية الحرب . وهذه الفكرة مثلت ارهاصا لرأى المدرسة الليبرالية المؤكدة على أن نمو التجارة سيقضى على ظاهرة الحرب فى المجتمع الدولي ، ويتيح الفرصة أمام السلام ، أما الوسيلة الثانية فهى الاخلاق الديمقراطية والعلانية المضادة للسرية وهى السياسة المتبعة في الأنظمة الديموقراطية (٣٩) .

وقد استخدم كانط الثورة الفرنسية كنموذج يؤدى إلى قيام نسق دولي مبنى على قواعد وأسس دستورية يحل محل النسق الدولي المطلق الذى سينهار أمام تحديات النسق الدستورى الحر . ولذلك ، يؤكد كانط ، أن قيام دولا تتبنى دستورا ليبراليا يمثل حجر الزاوية في قيام الرفاهية الدولية . وعليه يجب ، كما يشير كانط احداث تغييرات داخلية ودولية في سبيل ارساء دعائم نسق داخلي أكثر « مدنية » مما يمهد لقيام نسق دولي أكثر استقرارا وتنظيما . يقوم القانون الدولي ، في النسق الدولي الجديد ، بدور الحماية للقيم الجديدة ، والحيلولة دون الرجوع إلى نمط عدم الاستقرار والتفكك المتأصلين في النسق الدولي المطلق ، وخلق « أمن جماعي » دولي يؤدى في النهاية إلى ترسيخ فكرة « السلام الدائم » التى دعى اليها كانط (٤٠) .

أما جيرمى بنثام فقد اقترح ، كغيره من كتاب عصر النهضة ، عدة طرق لتجاوز « حالة الطبيعة » الدولية والوصول إلى تكوين اتحاد من الدول يدفع نحو السلام الدائم ويحقق الانتظام والاستقرار في النسق الدولي منها : مبدأ المنفعة العامة والمتساوية بين الدول . تنطلق فكرة المنفعة من مسلمة فكرية ثابتة تتمثل فى اقرار أهمية وجود الدول ككيانات سياسية مستقلة ، ولذلك فهي تختلف عن النظرة العالمية الرامية إلى دمج الدول أو تكوين اتحاد فيدرالي من الدول . فقد أكد بنثام من خلال تبنيه لمبدأ « المنفعة » على أهمية مراعاة مصالح الدولة العليا ، حيث أشار مثلا ، إلى أن مراعاة منفعة الدول الأخرى سيخدم مصلحة الدولة ويعمل على تعزيز وجودها واستقرارها (٤١) . وقد هدف بنثام من وراء

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

تبنى مبدأ المنفعة إلى عقلنة مصالح الدولة . ولذلك أكد ، من ناحية أن مصالح الدول المشتركة تحتم الابتعاد عن تبني الوسائل الاستعمارية إلى تبني سياسة الاعتدال وذلك لأن التوسع الاستعمارى يناقض « منفعة » الدولة ويعرض وجودها للخطر . واعتبر بنثام التوسع الاستعمارى « والسرية » من أهم أسباب الحروب وأكد أن الرأى العام والعقل كفيلان بالقضاء على السرية والنزعة الاستعمارية واقامة السلام الدولي (٤٢) . كما أكد ، من ناحية أخرى ، ومن منطلق التأثير المتبادل القائم على مراعاة المنفعة المتبادلة ، أن الدول القائمة تمثل في مجموعها نسقا دوليا يحتم على صانع السياسة الخارجية النظر في نتائج قراراته على الدول الأخرى وخاصة ماتتركه من أثر على منفعة الدول الأخرى (٤٣) .

ومن ثم ، يتضح أن فكرة « القانون الطبيعي » شكلت الأساس النظرى لرؤية « مثالية » متكاملة للعلاقات الدولية تقوم على تصور الانسجام الطبيعي بين مصالح الوحدات المكونة للنسق الدولي ، وأن تفاعل هذه الوحدات يتجه عادة نحو التوازن ، وأنه من الممكن الاسهام في تحقيق هذا التوازن ودعمه من خلال بلورة وترسيخ القانون الدولي ، والتنظيم الدولي العالمي ، وهو ماتمثل فيما بعد في الرؤية « الويلسونية » للعلاقات الدولية أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى هذا بالاضافة إلى أن هناك قواعد عامة مستمدة من القانون الطبيعى ، يمكن أن تكون مرشدا للسلوك الدولي .

الدور المركزى للدولة :

في مرحلة لاحقة من مراحل تطور تقليد القانون الطبيعي وتبلور انعكاساته في الفكر السياسي الحديث وبالتالي في مفاهيم العلاقات الدولية ، تطورت فكرة موازية تدور حول تأكيد بقاء الدولة وسيادتها كأساس لبناء العلاقات الدولية . ورغم أنه يمكن أن نتلمس بذور هذه الفكرة فى الفكر الاغريقي الذى أكد على « استقلال » دولة المدينة عن الدول الأخرى وحرص على تمجيدها وربطها بالحرية والشرف ، وتأكيد أن العدالة ترتبط بقدرة الأقوى (٤٤) الا أن الارهاصات الحقيقية لظهور هذه الفكرة لم تتبلور الا منذ القرن السادس عشر .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

فقد أدى الانقسام الكنسي المتمخض عن انقسام الامبراطورية الرومانية إلى غربية وشرقية في عام ٣٩٥ م إلى ضعف فكرة العالمية وبروز فكرة « الدول القومية » وترسيخها اعتبارا من صلح وستفاليا عام ١٦٤٨ م .

فقد ظهرت الكنيسة الارثوذكسية في القسطنطينية والكنيسة الرومانية الكاثوليكية في روما ، ثم أخذ الانقسام فى التجذر حين ظهرت الاصلاحية البروتستانتية في عام ١٥١٧ م والتي قضت على وحدة أوروبا الكنسية (٤٥) . ولقد أدى ضعف الكنيسة وظهور الاقطاع ، إلى قيام عدد من الاقطاعيات الصغيرة والتي تمكنت بفضل ضعف الامبراطورية من ادارة شؤونها الداخلية دون تدخل الحكومة المركزية ، وكان تكوين تلك الامارات أو المجتمعات ايذانا بقيام الدول الاوروبية المستقلة (٤٦) . ولقد أدى ظهور الدويلات الاوروبية إلى تعزيز « القومية » والتي أدت إلى استبدال الحق الالهي للملوك كقاعدة لبناء شرعية السلطة بالحق الالهي للأمم ، وإلى ظهور « الحدود » كفواصل بين الدول (٤٧) .

وقد ساعدت كتابات ماكيافيللي على اضعاف فكرة « العالمية » وبروز فكرة « الخصوصية » القومية المتمثلة في العمل على بقاء الدولة ، فقد حلل ماكيافيللي في كتابه الأمير طرق ابقاء الحاكم على قوته واستقلال دولته . واجتج بأن بقاء الدولة يعتمد بصفة رئيسية على قوة وحنكة زعيمها وليس على **أية** قوة خارجية ، سواء كانت مستمدة من سلطة كنسية أو من امبراطورية عالمية . وبذلك أصبحت الدولة مرتكز التحليل الأساسى في العلاقات الدولية (٤٨) . فقد ركزت معظم الكتابات التي تناولت العلاقات الدولية ، منذ ماكيافيللي وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، على بقاء الدولة ودعم مصلحتها . ولذلك **إنصب** اهتمام المنظرين على خلق الوسائل الكفيلة بدعم الدولة وزيادة قوتها (٤٩) .

وفى هذا الصدد فقد أسهم التنظير السياسي الذى قدمه هيغل في دعم فكرة وجود الدولة وقوتها . فقد أكد هيغل أن الحرية الحقيقية لاتتحقق الا من خلال الدولة . وبذلك أضاف هيغل بعدا أخلاقيا لوجود الدولة حيث أكد أن :

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة

الدولة هي الحقيقة الواقعية للفكرة الاخلاقية ... هذه الدولة لها وجودها المباشر في الاعراف والتقاليد ولها وجودها الوسيط في ضمير الذات للفرد ... فالدولة ، بما هي حقيقة واقعية للارادة الجوهرية ، حقيقة واقعية يملكها الفرد فى ضميره الفردى الخاص ... هذه الدولة هي المعقول بذاته ولذاته . هذه الوحدة الجوهرية هي هدف بذاتها ، مطلق وثابت ، هدف تبلغ فيه الحرية حقها الأعلى ، بالاضافة إلى أن هذا الهدف النهائى يملك الحق الأعلى تجاه الأفراد ، التي واجبها الأول والأسمى أن تكون أعضاء في الدولة (٥٠) .

يتضح من ذلك أن الدولة عند هيغل غاية في حد ذاتها وهذا ما عناه هيغل بقوله « لا توجد الدولة من أجل تحقيق مصالح شعبها ، ويمكن للمرء أن يقول أنها تمثل غرض التاريخ العالمي والرجل هو أداتها فقط » (٥١) . وإذا كانت الدولة غاية فان هدفها الاسمى يتمثل في المحافظة على بقائها ووجودها كقوة خلاقة . ولذلك ، فالدولة لابد وأن تدافع عن مصالحها الذاتية وسيادتها ، ونظرا لعدم وجود سلطة عليا فى المجتمع الدولي وخلو المجتمع الدولي من القوانين الملزمة فان هناك على الأكثر علاقة أخلاقية تربط الدول ببعضها البعض دون أن تلغي امكانية الحرب والصراع (٥٢) . ويؤكد هيغل ، كذلك أن الروابط القانونية ارادية تبقى ما احترمتها الدول وأن القانون الدولي لايملك أى سلطة الزامية وأن احترامه نابع من ارادة الدول (٥٣) .

ومن ثم ، فقد اتسعت كتابات المفكرين الغربيين الذين عنوا بدراسة الدولة بواقعية تؤكد على أن دعم بقاء الدولة وتعزيز أمنها يحتم قيام علاقات دولية يحكمها عنصر التهديد ، خاصة وأن العلاقات الدولية تتم في اطار نسق دولي يتسم بغياب السلطة السياسية المنظمة . فقد أكد توماس هوبز أن استقلال ملوك وأمراء أوروبا ورغبتهم في الحفاظ على استقلال دولهم يولد « الحسد » الدائم في علاقاتهم الخارجية ، مما يدفعهم إلى تعبئة قواهم وأمداد جيوشهم

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة

وأسلحتهم لمواجهة خصومهم (٥٤) . وقد كان لنظرة هوبز المتمثلة في « غياب » السلطة المنظمة أو مايسمى « حالة الطبيعة » الدولية ، أثرها في المطابقة بالتركيز على دعم وجود الدولة واغفال القواعد القانونية والاخلاقية بين الدول (٥٥) فالعلاقات الدولية ، كما أشار هوبز ، تتم في اطار انعدام « الأمن » وذلك لغياب السلطة العليا القادرة على فرض القانون الملزم على الدولة (٥٦) . ويجيب هوبز على التساؤل المثار حول سبب عدم دخول الدول في عقد مماثل للعقد الاجتماعى الذى تنشأ بموجبه السلطة السياسية الملزمة بالتأكيد على أن وضع مجتمع الدول يختلف عن وضع الأفراد في حالة الطبيعة . فالأفراد في حالة الطبيعة متساوون في القوة . ويحملون ، في الوقت ذاته ، درجة واحدة من الخوف المتبادل ، حيث يتمكن الضعيف من تهديد القوى أما بالمكر أو بالتعصب ضده . أما حالة الطبيعة بين الدول فلا يحكمها عامل الخوف المتبادل وذلك لأن القوى فيها لايخشى الضعيف . في هذه الحالة تسعى القوى الأضعف لتعزيز أمنها عن طريق المحالفات وليس عن طريق التنازل عن سيادتها لحاكم أقوى كما هو في حالة الطبيعة بين الأفراد . ولذلك فالشك وعدم الاستقرار ، كما يؤكد هوبز ، نزعتان متأصلتان في العلاقات الدولية وذلك بسبب سعى الدول الدؤوب إلى حماية أمنها ومصالها في مجتمع تنعدم فيه السلطة العليا المنظمة (٥٧) .

لقد كان لاراء هوبز حول « حالة الطبيعة » الدولية الناتجة عن غياب السلطة المنظمة ، وآراء ماكيافيللي خول دعم وجود الدولة وقوتها ، أثر بالغ على الاتجاه « الواقعى » في تحليل العلاقات الدولية ، فالواقعيون يرون ، استنادا إلى فكرة هوبز عن « حالة الطبيعة » ، أن الأفراد أنانيين وشريرين بطبعهم ويسعون دائما إلى زيادة قوتهم على حساب الآخرين ، وأن العلاقة التى تحكمهم هي دائما علاقة صراع وتهديد . ويؤكدون ، من المنطلق ذاته ، أن الدول التى تحكمها بالضرورة قواعد « حالة الطبيعة » تسعى إلى زيادة قوتها وحماية أمنها ومصالحها الأمر الذى يجعل « الصراع » القاعدة الأساسية في فكر الواقعيين وذلك لأن العلاقات الدولية تتم في اطار « تضارب المصالح » الناتج عن السعى نحو القوة (٥٨) .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ومن هذا المنطلق ، تصبح الدولة القوة الشرعية التى يجب أن يدين لها الافراد بالولاء ويسعون إلى الدفاع عنها ودعم وجودها وقوتها . فقد أكد هوبز بأن ولاء الافراد يجب أن ينصرف إلى دولتهم بصرف النظر عن شكل حكومتها . وعليهم ، كذلك ، ألا يحبوا ، كما يشير هوبز ، أى شكل من أشكال الحكومات في الدول المجاورة أكثر من حبهم دولتهم ، وذلك لأن رفاهية الشعب الذى تحكمه جمعيات ارستقراطية أو ديموقراطية ، لاتتحصل من كون قواعد الحكم مستندة إلى المعايير الديموقراطية أو غيرها ، وانما تتحصل من طاعة وولاء الشعب للنظام القائم (٥٩) .

كما بنت « المدرسة الواقعية » رأيها حول فصل المعايير الاخلاقية عن دراسة وتحليل الظواهر السياسية على آراء فلسفية مستقاة من فكر كل من هوبز ، وماكيافيللي وغيرهما . فقد أكدت المدرسة الواقعية أن المصلحة هى الدافع الأساسى المحرك للدولة في المجتمع الدولي . ولذلك فالتعارض بين المصلحة والمعايير الاخلاقية يقتضى التخلى عن المعايير الاخلاقية لحساب المصلحة الوطنية العليا للجماعة لكونها تمثل محور النشاط السياسي (٦٠) .

ولذلك يمكن القول بأن كتاب **الأمير** لماكيافيللي أبرز بشكل جلى ضرورة فصل « الدين عن السياسة » أو فصل المعايير الاخلاقية عن السياسة والذى مهد لقيام فكرة علمانية النشاط السياسي في المجال الداخلي والدولي . حيث اعتبر ماكيافيللي بقاء الدولة أهم هدف يسعى الأمير إلى تحقيقه مستخدما كافة الوسائل المتاحة الاخلاقية **وغير الأخلاقية** مستندا إلى مبدأ « الغاية تبرر الوسيلة » .

ولقد سار هوبز وسبينوزا وجنطيلي وهيوم على نهج ماكيافيللي القائم على دعم الدولة كقوة في حد ذاتها ، فقد أكد سبينوزا أن المجتمع الدولي يشبه « حالة الطبيعة » التى يسود فيها الأقوى وأكد أن العلاقات الدولية تتم في محيط ترتبط فيه حقوق الدولة بقوتها ، وجعل « المصلحة » القاعدة المحركة لعلاقات الدول . ولذلك ، أكد أن اصطدام المعايير الاخلاقية بالمصلحة يقتضى تغليب

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

المصلحة ، ومن ذلك تأكيده بأن معاهدات السلام والتحالف تظل سارية المفعول مادامت تحقق للحاكم مصلحة أو تدرأ عنه خطرا خارجيا (٦١) وقد خلع سبينوزا مفهوم « حالة الطبيعة » على سلوك الدول مؤكد أن المرء يجد :

> الحالة الطبيعية الأولى في سلوك الدول الآن بعضها مع بعض ، حيث لايربطها مايربط أفراد المجتمع الواحد ، إذ كل منها تسعى لنفعها بغض النظر عن الأمم الأخرى ، وليس بينها « أخلاق » مرسومة تحدد تصرفاتها ، لأن الأخلاق لاتكون الا حيث توجد سلطة معترف بها ، فان استطاعت دولة أن تظفر بشيىء من القوة كان لها حقا غير منازع (٦٢) .

ثم أسهمت كتابات البريكو جنطيلي في تعزيز « واقعية » ، « علمانية » السياسة ، بالتأكيد على أن العلاقات الدولية يحكمها فقط المعيار المرتبط بالمصلحة الوطنية للدولة ، وقد استخدم جنطيلي هذا المعيار لنقد فكرة « الحرب العادلة » على أساس أن تحديد جوهر الحق أو العدل لايأتى من جانب واحد أو دولة واحدة تحكم على غيرها بالانحياز عن الحق والعدل وتسعى ، بالتالى ، إلى تصحيح ذلك الانحراف عن طريق شن حرب عليها . ولذلك لابد كما أكد جنطيلي ، من تسييس الحرب ، أى النظر فقط إلى الدوافع السياسية ، خاصة وأن الحروب تقوم لأسباب سياسية مرتبطة بالمصلحة (٦٣) .

أما ديفيد هيوم فعلى الرغم من تأكيده على ضرورة احترام الوعود بين الدول ، الا أنه أشار إلى أن القيم الاخلاقية بين الأمراء تختلف فى درجة مرونتها عن القيم الاخلاقية التى تحكم الأفراد . وربط هيوم بين الالتزام بالاتفاقيات وبين مصلحة الدولة . وعلى الرغم من وجود بعض الالتزامات المبنية على المصلحة والمقيدة للدولة فى علاقاتها بغيرها من الدول والتى تجعل قيام العلاقات واستمرارها ضرورة ، الا أن المنفعة الناتجة عن ذلك لاتقارن بالمنفعة المترتبة على علاقات الافراد والمكونة في محصلتها النهائية المجتمع المدني الذى يستحيل بقاء الفرد واستمراره بدونه . ونظرا لكون الالتزام بتحقيق العدالة بين الدول ليس

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة

في درجة قوته بين الأفراد ، فان الالتزام الاخلاقي لابد وأن يكون أضعف من ذلك الموجود بين الأفراد . ولذلك يقول هيوم « علينا بالضرورة أن نتسامح مع الأمير أو الوزير الذى يخادع الآخرين ، أكثر من تسامحنا مع رجل يخل بكلمة شرف أو عهد قطعه على نفسه » (٦٤) .

ورغم أن الفكر الماركسى قد أكد مفهوم « تلاشى الدولة » باعتباره الغاية النهائية للتطور السياسى ، إلا أنه قد أكد أيضا على مزكزية الدولة في عملية التطور السياسى التاريخى فقد ارتبطت نشأة الدولة في الفكر الماركسى بنشأة الطبقات الاجتماعية ، والاستغلال الطبقى ، والصراع الطبقى ، فبمجرد تبلور الطبقات في المجتمع تنشأ الدولة باعتبارها مؤسسة العنف الاجتماعى التى توظفها الطبقة المسيطرة لحماية مصالحها . ومن ثم لايمكن تصور وجود مجتمع طبقي بدون وجود دولة . وحتى مع ظهور الثورة الاشتراكية ، فان الدولة تستمر (دكتاتورية البروليتاريا) باعتبارها أداة البروليتاريا لقمع البرجوازية . صحيح أن هذه الدولة سرعان ما تتلاشى مع التحول نحو المجتمع الشيوعى ، الا أن ماركس قد أشار إلى أن هذا التلاشى سيكون هو الغاية النهائية للتطور ، كما أشار لينين فيما بعد إلى أن هذا التحول سيستغرق فترة طويلة من الزمن . ومن ثم فان الماركسية لم تخرج فى الواقع عن المفهوم السياسى الغربي العام الذى يؤكد على فكرة بقاء الدولة (٦٥) .

فكرة النسق الدولى :

مثلت معاهدة وستفاليا التى عقدت عام ١٦٤٨ م بداية ظهور النسق الدولى الأوروبي الحديث ، ولقد دفعت هذه المعاهدة الدول إلى التخلي عن مفهوم وحدة أوروبا تحت سلطان الكنيسة ، وإلى تبنى مفهوم النسق الدولى المكون من دول متساوية وغير خاضعة لسلطة عليا (٦٦) . وقد وضعت معاهدة وستفاليا حدا للحروب الدينية ، ومهدت لظهور مفهوم « النسق الدولي » والقائم على فكرة تلاحم ملوك أوروبا وأباطرتها في سبيل الابقاء على توازن القوى (٦٧) .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة

ويمكن القول أن المفكرين السياسيين الغربيين انطلقوا فى تحليلهم للعلاقات الدولية ، منذ معاهدة وستفاليا ، من مفهوم مركزى وهو وجود نسق دولى قائم على وجود علاقة محددة تربط الدول المكونة للنسق . تميز هذا النسق بأن الدولة ذات السيادة هي الفاعل الوحيد فيه ، كما أن هناك علاقة ترابط محددة بين الدول الكائنة في النسق .

فمن المفاهيم الأساسية التى أكدتها كتابات المفكرين السياسيين الذين عنوا بدراسة التفاعل الاوروبى مفهوم الدولة ذات « السيادة » وقد كان جان بودان أول من استخدم **مصطلح السيادة**، حين أكد بودان أن السيادة تعد جوهر فكرة بقاء الدولة وقوتها (٦٨) . كما أكد المفكرون السياسيون الغربيون أهمية السيادة في قيام نسق دولى مكون من دول مستقلة وذات سيادة . فقد أشار ماكيافيللي إلى ضرورة احترام سيادة الدول الأخرى . وأكد على ضرورة مشاركة الدول فى المجتمع الدولى وضرورة مراعاة القائد السياسي لمصالح الدول الأخرى . ولذلك انتقد « الحياد » ووصفه بأنه مفهوم مضلل يرمي إلى انكار وجود رابطة بين الدول . وقد قدم ماكيافيللي معيارين أساسيين ارتكز اليهما تحليل العلاقات الدولية وهما أن الدولة قوة أخلاقية يجب العمل على دعم وجودها واحترام سيادتها ، وأن هناك رابطة تجمع بين الدول وهى مايمكن أن نسميه اليوم النسق الدولي المكون من دول مستقلة وذات سيادة (٦٩) . كما لاحظ جنطيلي ، كذلك ، وجود نسق دولي ولكنه أكد ، استنادا إلى مفهوم « السيادة » أن الدول المكونة للنسق لاتؤلف فى مجموعها « مجتمعا متكاملا » رغم ارتباط بعضها ببعض . ولذلك فالسلام وابقاء التوازن الدولى يعتمد على العمل على تحقيق المصالح الوطنية مع مراعاة مصالح الدول الأخرى (٧٠) . كذلك فقد نحى أمريخ دى فاتيل نفس المنحى حينما أكد على فكرة قيام علاقة محددة بين أعضاء الجماعة الدولية بحيث تصبح الدول المستقلة ذات السيادة دعامة الرابطة الدولية الأساسية . وقد أشار فاتيل إلى مفهوم « توازن القوى » كوسيلة لتحقيق الاتصال وتأكيد المساواة بين الدول (٧١) .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة

وقد أدى تبني المفاهيم السابقة إلى ارتكاز العلاقات الدولية على القوة والمصلحة والتي مثلت النواة لبروز الاتجاه « الواقعي » المبنى على فكرة هوبز عن حالة الطبيعة والتي تؤكد أن العلاقات الدولية يحكمها عنصر الفوضى الذى يجعل الحرب قاعدة من قواعد التعامل الدولي ، ومن ثم يجب على الدولة أن تعمل على زيادة قوتها ودعم مصالحها في مواجهة الدول الأخرى .

ومن ثم ، فقد بلور الفكر السياسى الغربي تصورا فكريا محددا قوامه وجود نسق دولي يتسم بخصائص معينة أهمها أن الدولة ذات السيادة هي الفاعل الوحيد في هذا النسق كما أن الدول المكونة للنسق تتميز بوجود رابطة محددة بينها . ولذلك ، فقد تجاهل الفكر الغربي لفترة طويلة كل الوحدات السياسية الدولية التى لا تأخذ شكل الدولة (كالتنظيمات الدولية ، وحركات التحرر الوطني ، وغيرها) كوحدات فاعلة في النسق . كما أنه بتأكيده على وحدة النسق ، فقد أكد ضمنا على سيطرة القيم الفكرية الغربية على التفاعل السياسي داخل النسق . ولهذا أيضا نلاحظ أن الفكر السياسي الغربي تجاهل إلى حد كبير الشعوب غير المسيحية في النسق الدولي واعتبرها « موضوعا » للعلاقات الدولية أكثر منها قوى فاعلة في تلك العلاقات .

بيد أن **المفكرين الغربيين** اختلفوا في تصورهم لطبيعة هذا النسق ، وفي هذا الصدد برزت مدرستان رئيسيتان هما مدرسة « الفوضى الدولية » ، « مدرسة الاعتماد المتبادل » .

انطلقت مدرسة « الفوضى الدولية » من تصورين رئيسيين لطبيعة النسق الدولي :

الأول : أن النسق الدولى يتسم بالفوضى الناتجة عن الانعدام الالي للسلطة العليا الملزمة . فطالما أن النسق الدولي يتكون من مجموعة دول مستقلة ذات سيادة ، وأن هذه الدول تحتكر أدوات القوة العسكرية ، ولا توجد سلطة عليا فى المجتمع تعلو سيادة الدول مما يجعل الدول بمثابة الحكم الذاتى في قضاياها ،

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة

فان العلاقات الدولية تشبه في الواقع « حالة الطبيعة » الأولى بالمفهوم الهوبزى نظرا لأن تلك العلاقات تفتقر إلى نقطة توازن أو « انسجام طبيعي » على غرار مايحدث داخل الدول . فالفكر السياسى الغربي رغم افتراضه أن « التوازن » حالة طبيعية في النظام السياسي والاقتصادى الداخلي ، والذى يتحقق آليا عن طريق « اليد الخفية » ، الا أن المنظور قلب في المستوى الدولي لتصبح « الفوضى » أصل العلاقات الدولية وليتم البحث بعدئذ في آليات التغلب على الفوضى الدولية . ولقد عبر جان جاك روسو عن حالة الفوضى الدولية بقوله « انه بحكم عدم وجود ضمان ضد احتمال أن تبدأ الدول الأخرى الحرب ، فان كل دولة تكون مدفوعة بعوامل تدفعها لأن تكون البادئة (بالحرب) ، ومن ثم تسود حالة الفوضى » (٧٢) .

الثانى : أنه من الممكن التغلب على حالة الفوضى الدولية عن طريق اتباع أساليب معينة تقلل من قدرة الدولة على اللجوء إلى الحروب . وفي هذا الاطار قدم الفكر السياسي الغربي عدة أدوات منها توازن القوى الذى أصبح أحد دعامات النسق الدولي الاوروبي ونسق مابعد الحرب العالمية الثانية .

وقد تبلور هذا المفهوم في علم العلاقات الدولية على يد المدرسة الواقعية بزعامة مورجنثاو . كذلك ، فقد أشارت النظرية البنائية الوظيفية المعاصرة إلى أهمية التوازن كأداة للتغلب على الفوضى الدولية . فقد أكد تالكوت بارسونز على أنه من الممكن اقامة التوازن الدولي إذا توفرت عدة شروط أهمها ، وجود قيم مشتركة بين الدول ، والاتفاق بينها حول اجراءات تسوية المنازعات ، مع وجود قدر من « التمايز الجمعي » Pluralistic Differentiation بين مصالح الشعوب ، بمعنى أن يتوزع شعب كل دولة بين تيارات فكرية دولية متباينة (شيوعية ، ديموقراطية ، رأسمالية ... وهكذا) مما يسهل من امكانية اقامة توازنات عبر الدول بين هذه التيارات (٧٣) . كما أشار ديفيد هيوم في معرض حديثه عن « قانون الأمم » إلى قواعد التكامل الدولى ، والتي توحى بادراكه لوجود رابطة دولية ، وأهمية وجود قواعد قانونية لتنظيم التعامل الدولي بهدف

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

تحقيق الاستقرار الدولى ومعالجة ظاهرة الفوضى الدولية ، والتى منها صيانة أرواح السفراء ، واعلان الحرب ، والامتناع عن استخدام الاسلحة السامة (٧٤) وهي القواعد التي طورها المفكرون **القانونيون فيما بعد** .

كذلك ، فقد قدم الفكر السياسي أدوات أخرى للتغلب على الفوضى الدولية أو لتغيير معالم النسق الدولي . وقد تراوحت تلك الاتجاهات بين فكرة كانط عن ضرورة اقامة حكومة عالمية ، ومفكرى عصر النهضة الذين **دعوا إلى** تغيير معالم التفاعل الدولي في النسق عن طريق الوحدة الاوروبية أو العالمية التي دعى لها كروس ، **وآبيه سان** بيير ، وسلى وغيرهم وذلك بتخطي الاطر الوطنية وارساء نماذج الوحدة الفيدرالية والكونفدرالية . وكذلك الأفكار التي **نادت بالقضاء على النسق الدولي المطلق وارساء دعائم نسق دولي جديد لتحقيق السلام** الدائم في المجتمع الدولي . كما شهد النسق ، كذلك ، العمل على ارساء قواعد قانونية دولية مستمدة من القانون الطبيعى أو الوضعى ومن القيم المسيحية والتقاليد **الغربية**. وقد أسهمت الكتابات القانونية وخاصة كتابات غروشيوس عن القانون الدولي في قيام فكرة التنظيم الدولي عن طريق بلورة قواعد دولية مشتركة تعمل على الحد من الحروب وارساء السلام الدائم في النسق الدولي .

أما المدرسة الثاني فهي مدرسة « الاعتماد المتبادل » وهي تقوم على تصورات فكرية محددة أهمها وجود انسجام طبيعي بين مصالح الدول على غرار الانسجام الطبيعي بين مصالح الافراد في المجتمع الداخلي ، وأن العلاقات الداخلية لاتختلف كثيرا عن العلاقات الدولية . فالوظائف التى تقوم بها المجتمعات توجد فى المجتمع الدولي ولكن بأشكال مختلفة . فالاحلاف الدولية ، مثلا ، تقوم بوظيفة تجميع المصالح في المجتمع الدولي على غرار الدور الذى تقوم به الاحزاب السياسية في المجتمع الداخلي . وقد ترتب على هذه النظرة « الوظيفية » « التكاملية » لطبيعة التفاعل الدولي بناء تصور آخر مؤداه أن الحرب ليست ظاهرة « حتمية » في النسق الدولي . فقد نشأت شبكة من العلاقات المتداخلة بين الدول والتي جعلت من الحرب أداة مكلفة اقتصاديا لتنفيذ أهداف السياسة

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة

الخارجية . وقد قدمت نظرية « الاعتماد المتبادل » أفضل تعبير عن فكرة مدرسة « المجتمع العالمى » . فقد أكدت مدرسة « الاعتماد المتبادل » أن المجتمع الدولي الراهن يتسم بتداخل اقتصادى نتيجة لكثافة المعاملات بين وحداته ، مما أدى إلى اعتماد الدول على بعضها بشكل متكافىء . وقد لعبت عدة عوامل دورا في تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول وتهيئة المناخ للتعاون الدولي أهمها : زيادة عدد وتنوع قضايا السياسة الخارجية ، وتزايد الأهمية النسبية للقضايا الاقتصادية وتدهور الأهمية النسبية للقضايا العسكرية ، وظهور وحدات دولية جديدة ، وتعقيد عملية صياغة السياسة الخارجية (٧٥) .

وعلى الرغم من الاختلاف المفهومي بين المدرستين السالفتين الواقعية والليبرالية ، فاننا نستطيع أن نتبين أنهما يشتركان في المفهوم المركزى الذى سبق أن أشرنا اليه وهو مفهوم وجود نسق دولي . كل ما هنالك أنهما يختلفان في تصوير هذا النسق . كذلك يشترك كلاهما باعتناقهما مفهوم النسق الدولي في محاولة تقديم تبرير نظرى للهيمنة الغربية . فمدرسة الفوضى الدولية ، حاولت في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين أن تقدم تبريرا فلسفيا لاستعمار القوة ضد الشعوب الاسيوية والافريقية ، كما أن مدرسة المجتمع العالمي أو الاعتماد المتبادل حاولت ، كما يقول ماكلين أن تقدم تبريرا أيديولوجيا لعلاقات التبعية الكائنة في النسق الدولي ، وذلك عن طريق وصفها بأنها علاقات اعتماد متبادل لتصبح أكثر قبولا من قبل دول العالم الثالث (٧٦) .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الخاتمـــة

يمكن القول أن نظريات العلاقات الدولية المعاصرة تنطلق من مفاهيم وافتراضات معينة عن الواقع الدولي تجد جذورها في الفكر السياسي الغربي الذى بلور تصورات فلسفية محددة للعلاقات الدولية . فلقد انطلق الفكر السياسي الغربي في دراسة الظاهرة السياسية الدولية من افتراض مؤداه أن القيم الغربية تمثل مرتكزا أساسيا يعول عليه فى بناء منطوق نظرى للتفاعل الدولي . ومن هنا برز الاهتمام بخلق الاطر الوظيفية الكفيلة بابراز دور القيم السياسية الغربية مع الاعتماد على التنظير التبريرى بهدف تجذير التصور الغربي للواقع الدولي وذلك لتعزيز السيطرة الغربية على النسق الدولي .

ولقد تركت القيم الغربية أثرا بينا على الواقع الدولي حيث أفرزت القيم الغربية تصورا محددا لعوامل الاستقرار النسقي وقد بينا في البحث أهم معالم رؤية الفكر السياسي الغربي للعلاقات الدولية والتى تمثلت في :

١ ــ فكرة القانون الطبيعي التي قدمت منظورا قيميا للواقع الدولي واستخدمت كأداة لمعالجة الفوضى الدولية والمحافظة على الاستقرار الدولي عن طريق ايجاد قواعد دولية عامة تنطلق من فكرة الانسجام الطبيعى والوحدة العالمية النسقية لدعم سيطرة وسيادة المفاهيم الغربية عن الواقع الدولي .

٢ ــ فكرة بقاء الدولة وسيادتها التى أكدت ضرورة وجود الدولة كقاعدة جوهرية في النسق الدولي والعمل على حمايتها بصرف النظر عن دورها الأخلاقي وقيمها . ومن منطلق سيادة الدولة تم التأكيد في الفكر الغربي على فصل النشاط السياسى عن الدين وأصبح البقاء الوطنى ، والمصلحة الوطنية المعايير الأساسية التى تحكم صانع القرار السياسى عند بناء السياسة الخارجية للدولة .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة

٣ ـــ فكرة وجود نسق دولي يربط بين الدول القوية والمسيطرة . وذلك بالتأكيد على فكرة « توازن القوى » واستمرار « الوضع الراهن » بايجاد الوسائل الكفيلة باستقرار النسق لخدمة أغراض الدول المسيطرة .

يتضح من ذلك أن الفكر السياسي الغربي قد طور تصورا للعلاقات الدولية ينطلق من القيم السياسية الغربية بالأساس وأن هذه القيم ركزت على ابراز المفاهيم الغربية عن الواقع الدولي ، وقد انعكس ذلك على الممارسات العملية في المجال الدولي حيث سعت الدول المسيطرة إلى فرض القيم الغربية « دوليا » أسوة بسيادتها « داخليا » في العديد من الدول . وتصور المفكرون والسياسيون أن حلقة الوصل تكتمل حتما بايجاد الاطر العملية الكفيلة بصهر الدول الصغرى في بوتقة الدول الكبرى والمسيطرة وذلك بهدف بناء نسق دولي « أحادى الرؤية القيمية » يصبح التعامل الدولي فيه انعكاسا لرؤيا غربية تستتر خلف أساليب ، قد تظهر اختلافا شكليا ، ولكنها في الواقع تعمق التبعية السياسية للدول الغربية .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة

المراجع العربية والأجنبية

(1) Richard Cox, "The Role of Political Philosophy in the Theory of **International** Relations", **Social Research 29**, 1982, p. 261.

(2) Arnold Wolfers, "Political Theory and International Relations", in Arnold Wolfers and Lawrence M. Martin, eds., **The Anglo American Tradition in Foreign Affairs** (New Heaven, Yale University Press, 1966), p. xii.

(3) F. Parkinson, **The Philosophy of International Relations, A Study in the History of Thought** (Beverly Hills, California, Sage Publications 1977), p. 9,

(4) Arnold **Wolfers** op. cit. p. xxv.

(5) Leo Strauss, "Natural Law", in David L. Stills, ed., **International Encyclopaedia of the Social Sciences,** (The Macmillan Company, 1968), pp. 80-85.

(6) Frederick L. Schuman, **International Politics,** (New York, McGraw Hills Book Company, 1969), p. 67.

(٧) جورج سباين . **تطور الفكر السياسي ، الجزء الثاني ، ترجمة حسن جلال العروسي ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ م ، صفحة ٢٣٠ .**

(٨) **د. حسن ظاهر . دراسات في تطور الفكر السياسي** ، القاهرة ، مطبعة الانجلو المصرية ، ١٤٠٥ ــ ١٩٨٥ م ، صفحة ٧٩ ــ ٨٠ .

(٩) سباين ، مرجع سابق ، صفحة ٢٢١ ــ ٢٢٢ .

(10) Parkinson op. cit. p. 10 - 11.

(١١) راجع د. حسن ظاهر ، صفحة ٩٢ ــ ٩٣ .

(12) Frederick O. Bonkovsky, **International Norms and National Policy** (Grand Rapids, Michigan William B. Erdmans Publishing Co., 1980), p. 13.

(13) Robert Purnel, "Theoretical Approaches to International Relations, The Contribution of Graeco-Roman World in Trever Tayler, ed., **Approaches and Theory in International Relations,** (New York Longman, Inc., 1978), p. 21.

(14) Forest L. Grieves, **Conflict and Order : An Introduction to International Relations,** (Boston, Houghton Mifflin Co., 1977), p. 58 - 60.

لمزيد من التفاصيل راجع :

(15) F.B.F. Midgley, **The Natural Law Tradition and the Theory of International Relations.** (London : Elek Books, 1975).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
إهداء من شبكة الألوكة

(16)Saint Augustine, **The City of God,** (New York : Image Books, 1968), p. 254 - 260.

(17) Bonkovsky, op. cit. p. 255.

(18) Augustine, op. cit. p. 34.

(19) F. Parkinson, op. cit. p. 17 - 18.

(20) Ibid p. 25.

(21) Martin Wight, **Systems of States** (London : Leicester University Press, 1977), p. 116 - 117.

(22) Hedley Bull, **The Anarchical Society : A Study of Order in World Politics,** (London, the Macmillan Press 1977), p. 29.

(٢٣) د. حامد سلطان . **أحكام القانون الدولي في الشريعة الاسلامية** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ م ، صفحة ١٠ .

(٢٤) د. محمد على الحسن ، **العلاقات الدولية في القرآن والسنة** ، عمان ، الأردن ، مكتبة النهضة الاسلامية ١٤٠٢ ــ ١٩٨٢ ، صفحة ٤٢ .

(25) Edward hallett Carr., **The Twenty Years Crisis : 1919 - 1939** (New York : **Harper** and Row Publishers, Inc. 1964), p. 45.

(26) Ibid p. 51.

(27) F. H. Hinsley, **Power and the Pursult of Peace, (Britain,** Cambridge University Press 1963), p. 20 - 21.

(28) Ibid. p. 26.

(29) Ibid. p. 37.

(٣٠) جان توشار وآخرين . **تاريخ الفكر السياسي** . ترجمة د. على مقلد ، بيروت ، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٣ ــ ١٩٨٣ م ، صفحة ٢٩١ .

(٣١) المرجع السابق صفحة ٢٠٩ ــ ٢١٠ .

(٣٢) المرجع السابق صفحة ٢١٣ .

(٣٣) المرجع السابق صفحة ٢٤٤ .

(34) Parkinson op. cot. p. 62.

(35) Ibid pp. 62 - 64.

(36) Hinsley op. cit. p. 47.

(٣٧) أحمد أمين وزكى نجيب محمود ، **قصة الفلسفة الحديثة** ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٤٠٣ ــ ١٩٨٣ ، صفحة ٢٠٣ .

(38) Parkinson, op. cit. pp. 65 - 66.

(٣٩) جان توشار ، صفحة ٣٤٥ .

(40) Parkinson, pp. 69 - 70.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة

(41) Nancy L. Rosenblum, **Bentham's Theory of Modern State** (Cambridge, Harvard University Press, 1978), p. 100 - 103.

(42) Hinsley p. 85 - 86.

(43) Roseblum p. 110.

(44) Charles Fenwick, **International Law** (New York, Appleton Century-Crafts, Inc. 1965), pp. 6 - 7.

(45) Frederick H. Hartmann, **The Relations of Nations,** (New York, Macmillan Publishing, Inc. 1978), pp. 22 - 23.

(46) Ibid pp. 23 - 24.

(47) F.S. Northedge, **The International Political System,** (London : Faber and Faber 1981), p. 67.

(48) Hartman, op. cit, p. 24.

(49) P. Savigear, "European Political Philosophy and the Theory of International Relations", in Trever Tayler, ed. **Approaches** op. cit, p. 32.

(٥٠) اريل وايل **هيغل والدولة** . ترجمة نخلة فريفر ، بيروت ، دار التنوير ١٩٨٦ م ، صفحة ٥٢ .

(51) Parkinson p. 67.

(٥٢) اريل وايل ، مرجع سابق ، صفحة ٨٦ .

(53) Parkinson p. 79.

(54) P. Savigear "European ... p. 32.

(55) Charles R. Beitz, **Political Theory and International Relations** (New Jersey, Princeton University Press, 1979), p. 28.

(56) Howard Warrebder, **The Political Philosophy of Hobbes,** London, Oxford University Press, 1957), p. 118.

(57) Ibid p. 19.

لمزيد من التفاصيل حول الفكر الواقعي في العلاقات الدولية راجع :

(58) Hans Morgenthan, **Politics Among Nations : The Struggle for Power & Peace,** (New York : Alfred A. Knoph, 1978).

(59) Thomas Hobbes, **Leviathan,** edited by C.B. Macpherson (Baltimore, Maryland, Penguin Book, Inc. 1968), p. 380.

(60) James E. Dougherty, Robert and L. Phaltzgraff, **Contending Theories of International Relations, A Comprehensive Survey** (New York, Harper & Row Publishers, 1981), p. 86.

(61) Parkinson p. 51.

(٦٢) أمين ، ومحمود ، **قصة الفلسفة** ، مرجع سابق ، صفحة ١١٤ .

(63) Savigear, p. 36 - 37.

NEW & EXCLUSIVE
شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة

(64) David Hume, **A Treatise of Human Nature**, Volume 2 Introduced by A. D. Lindsay (London, Aldine Press 1966), pp. 266 - 67.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل راجع :

R.N. Berki, "On Marxian Thought and the Problem of International Relations, **World Politics**, p. 24, No. 1, October 1977, pp. 80 - 105.

(66) Forest L. Grieves, **Conflict and Order**, p. 65.

(67) Northedge op. cit. p. 51.

(68) Grieves p. 71.

(69) P. Savigear p. 36 - 37.

(70) Ibid 38.

(٧١) لمزيد من التفاصيل راجع :

Emmerich de **Vettel, The Law of Nations**, edited by C. Fenwick (New York, Oceans Press, 1964).

(72) **Jean Jaques Rousseau**, "A Last Peace Through the Federation of Europe", in Robert Art and Robert Jervis. eds., **International Politics** (Boston : Little Brown, 1973), pp. 68 - 80.

(73) Talcot Parsons, "Order and Community in the International Social System" in **James Rosenau**, ed. **International Politics and Foreign Policy**, (New York Free Press, 1961), pp. 120 - 129.

(74) Bull **The Anarchical Society**, p. 24 - 25.

راجع كتاب :

(75) Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, **Power and Interdependence World Politics in Transition**, (Boston Little Brown and Company, 1977).

(76) John McLean, "Interdependence, an **Ideological** Intervention in International Relations in Barry Jones & P. Willetts ed. **Interdependence on Trial**, (London, Fracis Printer, 1984), pp. 130 - 166.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

هذا الكتاب منشور في